«اتجاهات» حلّل خطب سموه منذ توليه مسند الإمارة في دراسة شاملة تطلق قريباً بمناسبة الاحتفالية

طلال الكشتي: الدستور خط أحمر في فكر سمو الأمير

ثمّن مدير مركز اتجاهات للدراسات والبحوث «اتجاهات» طلال الكشتي المبادرة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالاحتفال باليوبيل الذهبي لصدور الدستور، موضحا أنها تدحض أي حديث عن وجود محاولات لتنقيح الدستور والانقضاض عليه.

ورأى الكشتي في تصريح صحافي أن الاحتفال بتلك المناسبة يجب أن يتناسب مع حجم الحدث بشكل نوعي لكونه يمثل علامة فارقة في تاريخ الكويت، مشيرا إلى أن الاحتفال الحقيقي بالدستور الصادر في 11 نوفمبر 1962 لا يستقيم إلا بتفعيل مواده من قبل السلطتين لإعادة المبادئ السامية التي خرج من أجلها متمثلة في إرساء الوسطية والوئام والوحدة والتآلف للمجتمع.

واستذكر الكشتي ما ذكره أحد صناع الدستور الخبير الدستوري الراحل د.عثمان خليل عثمان بأن هذا الدستور قائم على الوسطية في كل ما يتعلق بأهم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسة «اتجاهات»

وأضاف: ان مركز اتجاهات أعد دراسة بعنوان «الدستور في فكر الأمير» بمناسبة هذه الاحتفالية تحتوي على تحليل مضمون كمي وكيفي، أجراها فريق من الباحثين في المركز للخطابات التي ألقاها سمو الأمير منذ توليه الحكم في يناير 2006 وحتى الآن حيث سيتم الإعلان عن هذه الدراسة خلال الفترة المقبلة.

ومضى مدير «اتجاهات» ليوضح أن التحليل أظهر أن الدستور يمثل مكانة رئيسية ومحورا مفصليا في فكر الأمير، مشيرا إلى ان الدستور في مفهوم سموه يعد مؤشرا رئيسيا للتحول الديموقراطي والإصلاح السياسي في الكويت حيث يضع من القيود التي تحمل صفة الإلزام بالنسبة للحاكم والمحكوم وتوفير الضمانات اللازمة لعدم إساءة استخدام السلطة.

مدير مركز اتجاهات طلال الكشتي

الدستور يحمي الحريات ويكفل المشاركة ويوازن بين السلطات في فكر الأمير

تحليل مضمون الخطب الأميرية يدحض أي حديث عن وجود محاولات لتنقيح الدستور

الدستور يمثل مكانة رئيسية ومحوراً مفصلياً في فكر الأمير

تطبيق النصوص

وقال الكشتي ان التحليل أظهر بشكل واضح حرص صاحب السمو الأمير على الدستور ودوره في تنظيم شؤون الدولة والمجتمع، وضرورة نشر الثقافة الدستورية والوعي بمواد الدستور وبالقضايا الخلافية بشأنه لدى قطاعات مجتمعية، لافتا إلى أن سموه تعمد من خلال خطبه دائما أن يكون الدستور حاضرا في الوعي ومرشدا في السلوك وموجها عند اتخاذ القرار، ذلك أن العبرة في نهاية الأمر ليست بالنصوص، ولكن بتطبيقها في الواقع على مستوى الدولة والمواطنين، ونزول قيم الدستور ومبادئه إلى أرض الممارسة العملية والواقع.

الشرعية الدستورية

وأشار إلى أن صاحب السمو الأمير أشاد في خطبه بـ«التجربة الرائدة في العمل الدستوري» و«النظام الدستوري الراسخ» و«تكريس الشرعية الدستورية»، فضلا عن إشارته المتكررة في خطب مختلفة إلى «ثقة المواطن في النظام الدستوري الذي ارتضيناه منهج حكم وأسلوب حياة، على أن يكون الجميع شركاء في تحمل المسؤولية الوطنية».

كما أشار سمو الأمير في خطابه في 15 يونيو 2011 إلى ما تتمتع به الكويت من «نهج ديموقراطي حقيقي اخترناه جميعا ودستور شامل متكامل نفخر به وبرلمان منتخب ومؤسسات إعلامية حرة».

وتابع الكشتي: والمقصود بالشرعية الدستورية التي أشار إليها سمو الأمير خضوع ممارسة السلطة بواسطة كل هيئات ومؤسسات الدولة لأحكام الدستور والقانون.

ويتضمن ذلك احترام هذه الهيئات والمؤسسات لاختصاصاتها، وكيفية ممارستها لها، وعدم خروجها عن حدود السلطات التي خولها لها الدستور والقانون.

ومقتضى ذلك أن جميع الهيئات والسلطات في الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من الدستور، وأن عدم التزامها بنصوصه يعني فقدان شرعيتها.

كما ترتبط الشرعية الدستورية باستقلال السلطة القضائية، ويقصد بها استقلال القضاء في المهمة التي عهد بها إليه الدستور، وهي الفصل في المنازعات على اختلاف أشكالها، وأنه لا سلطان على القضاء في عمله غير سلطان القانون، لأن استقلال القضاء هو الضمانة الأساسية لحماية الحقوق والحريات العامة.

دولة القانون

وقال: ان الدولة العصرية وفقا لفكر سمو الأمير، هي «دولة القانون والدستور والمؤسسات» وهو ما جاء ضمنيا في كلمة الأمير إلى المواطنين بمناسبة الأعياد الوطنية في 24 فبراير «إن التزامنا بالنهج الديموقراطي وبالحرية المسؤولة ثابت وراسخ ومتجذر وهو خيارنا جميعا الذي لا رجعة فيه فإن الدستور الذي ارتضيناه حكما عادلا يعمل الجميع تحت سقفه وفي إطاره وهو الإنجاز الحضاري الذي نفتخر به وسأعمل دوما من أجل صيانته وحمايته»، وأضاف «ان الديموقراطية تعني لغة الدستور والقانون والحرية المسؤولة المحكومة بالأطر القانونية المحددة التي تحقق المصلحة الوطنية العليا وتتيح الرقابة والمساءلة والنقد الموضوعي لكل خلل أو تقصير».

مواجهة تجاوز الدستور

وأكد الكشتي أن تحليل خطابات صاحب السمو الأمير أظهر بشكل واضح أن الدستور يؤسس السلطة ويسأل الحكم ويحمي الحريات ويكفل مشاركة المجتمع ويقيم نظاما واعيا لإيجاد توازن بين السلطات بما يمنع انفراد واحدة فيها بالحكم.

ومن ثم، فإن مواجهة التيار أو الفريق السائد في البلاد والذي يقود حملات موسمية لتجاوز الدستور تتم من خلال مضي سلطات الدولة قدما في اتجاه إرساء دعائم دولة القانون والدستور من ناحية، والسير في اتجاه التنمية المستدامة والمتوازنة من ناحية أخرى، وتعزيز صيغ التعاون بين كافة سلطات وهيئات ومؤسسات الدولة من ناحية ثالثة.

في ندوة «الدستور كرامة» شعب لقائمة الأكاديمية بـ «المحامين»

الجاسم: الدستور الحالي ليس «ديكوراً»

أقامت جمعية المحامين الكويتية ندوة تحت عنوان «الدستور كرامة شعب» في مقرها مساء أول من أمس حاضر فيها كل من الكاتب الإعلامي والمحامي محمد عبدالقادر الجاسم وأستاذ القانون في جامعة الكويت د.عبيد الوسمي، وأقيمت الندوة بمناسبة مرور 49 عاما على إصدار الدستور الكويتي والتي نظمتها القائمة الأكاديمية بكلية الطب في جامعة الكويت.

وبدأت الندوة بكلمة للمحامي والكاتب محمد عبدالقادر الجاسم، مستذكرا عام إصدار الدستور قائلا: «في عام 62 كان البعض يرى أن المجتمع الكويتي في ذلك الحين كان قفزة قد لا تتناسب مع وضع المجتمع ونضجه السياسي، وإن هذه الادعاءات لاتزال تطرح إلى اليوم ولكن من الناحية التاريخية فإن عام 1921 وعملية اختيار من سيخلف الأمير الراحل سالم المبارك كانت أولى محاولات الحراك السياسي ومن ثم ظهر مجلس الشورى الذي ما لبث أن تحلل واختفى إلى أن ظهرت حركات وطنية جديدة في 1938 طالبت بإعادة النظر في صلاحيات الحاكم وصدر أول دستور كويتي وكان أكثر تقدما من الدستور الحالي في ناحية تنظيم بيت الحكم»، وذكر الجاسم: «إن عام 1939 شهد مصادمات دامية يذكرها التاريخ أعقبها خمول سياسي في الكويت وبدأ تصدير النفط وانزوى العمل السياسي وتغير دور طبقة التجار وظهرت طبقة العمالة ولم تتجدد الحركة السياسية إلا في عام 1959 حسبما تذكر كتب التاريخ وكانت أقرب إلى ما نعيشه اليوم ولكن بدلا من المنشورات بات الـ «تويتر» هو وسيلة التعبير عن المواقف السياسية الحالية، وإن هذه الحركة التي تمت في عهد الشيخ عبدالله السالم والتي واجه فيها الأمير الراحل صدامات مع أبناء الأسرة في ذلك الحين بسبب الامتيازات التي كانوا يطالبون بها، وإن الوضع منذ وفاة الشيخ عبدالله السالم وحتى اليوم هو مرحلة صراع مستمر منذ 1965 وحتى استجواب السعدون والعنجري في الاسبوع المقبل والدليل مجالس الأمة التي حلت وانتخابات المجلس الوطني وغير ذلك من الانتكاسات التي شهدتها المسيرة السياسية في الكويت.

مؤكدا ومشددا في كلمته على أن الدستور الحالي ليس «ديكورا» بل انه دستور حقيقي تخلى فيها كحاكم مطلق عن بعض الصلاحيات وقدمها للشعب.ورأى الجاسم أن الحل اليوم يكمن في ضرورة وجود رأي عام مستنير يراقب ويتابع ويصحح ويثير القضايا ويتابع عمل السلطات حتى السلطة القضائية، وأن المطلوب هو إحداث تغيير قوي من قبل الشباب ودورهم الفعال عن طريق مراقبة السلطات.من جانبه، تحدث أستاذ القانون بجامعة الكويت د.عبيد الوسمي حول مفهوم الدستور ومعنى الدستور من الناحية القانونية وكيف أنه يمثل العقد بين الحاكم والمحكومين وان الديموقراطية هي انعكاس حقيقي على المجتمعات المدنية، فأعظم الدساتير إن قدمت في مجتمع غير مدني فلن يدرك أي قيمة لها، فحتى توجد الديموقراطية يجب أن توجد المساواة والحرية والعدالة.وقال د.الوسمي: الحرية التي نعمت بها الدولة بعد عام 1990 كان بسبب وجود بوادر لمجتمع ديموقراطي حر وأن ما يمكن قراءته في مرحلة ما بعد التحرير يدل على أن الشعب يعاني من قلة الوعي بالدستور الكويتي فإننا الدولة الوحيدة التي لا تدرس الدستور ومواده لمواطنيها وشعبها إلا في المرحلة الجامعية لطلبة كلية الحقوق، وإن قالوا انهم يدرسونه في المرحلة الثانوية فأنا أقول ان الأمر لو كان بيدي لدرسته للطلبة من المرحلة الابتدائية لأن الحريات تزرع في الإنسان وتولد فيه.

وبين د.الوسمي ان الوثيقة الدستورية تنص على ان الناس سواسية حسب ما يكفله الدستور في مواده وبنوده، كما ينص على ان الحكم في ذرية الشيخ مبارك الكبير وهو أمر لا نختلف عليه وإن كنا في دولة تعزل رئيسها حسبما سجل في التاريخ ولكنها تقف عند مسألة المطالبة بتعيين رئيس وزراء شعبي، ولكن دستورنا فيما يتعلق بتعيين رئيس وزراء شعبي لم يمانع ذلك.

● دانيا شومان

محمد عبدالقادر الجاسم متحدثا ويبدو د.عبيد الوسمي

صباح العلي: دستور الكويت رسم الدولة القانونية بمختلف مؤسساتها

يصادف هذا الشهر الذكرى الـ 50 لصدور دستور الكويت وهو الوثيقة الكبرى الأولى والأساسية في حياة الشعب الكويتي، وارتضى الكويتيون الدستور حكاما ومحكومين كأساس لبناء مجتمعهم العصري الحديث والذي هو خلاصة حياتهم وتجاربهم منذ ان نشأوا واستقروا على أرض الكويت وتتابعت بهم الحياة أبا عن جد.

وقال مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية الشيخ د.صباح جابر العلي ان أحكام الدستور جاءت في مجملها لترسيخ الأسس والثوابت التي سارت عليها الكويت منذ نشأتها وتشربتها نفوس أبنائها وجرت مجرى الدم في عروقهم من حيث الاعتماد في حياتهم وتصرفاتهم على أسس الشورى والديموقراطية والمشاركة الشعبية التي قررها وقننها الدستور للكويت في تطورها ومسيرتها الديموقراطية النيابية الحديثة.

الشيخ د.صباح جابر العلي

موضحا ان دستور الكويت صدر في 11 نوفمبر عام 1962 بمرسوم أصدره الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الـ 11 للكويت والذي امتدت مدة حكمه في الفترة من 1950 الى عام 1965.

وأكد الشيخ د.صباح العلي على ان الدستور ساهم مساهمة كبيرة في بناء كويت الخير ونقل المجتمع من مرحلة القبيلة والطائفية الى مرحلة دولة القانون والمؤسسات والتي أذابت جميع الفوارق بين كل الكويتيين وشكلها بقالب واحد اسمه الكويت.

وقال ان الدستور رسم ورسخ الدولة القانونية بمختلف مؤسساتها مرتكزة على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها لتحقيق العدالة وبهذا تكون دولتنا في مقدمة الدول دستوريا.

وأشار الشيخ د.صباح العلي الى ان دستور الكويت في أيام الاحتلال العراقي للكويت في اغسطس 1990 بمثابة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج وعززت تمسكهم بشرعيتهم، فأهل الكويت بالداخل صمدوا ورفضوا التعاون مع الغزاة، فيما اجتمع الكويتيون في الخارج بجدة في المملكة العربية السعودية في أكتوبر 1990 وأعلنوا تمسكهم بدستورهم.

واستشهد الشيخ د.صباح العلي بقول سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد في المؤتمر الشعبي بجدة ان «الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء من الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديموقراطية في اطار دستورنا الذي ارتضيناه».

مشيرا الى ان دور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد واسهامات سموه حفظه الله في المحافظة على الدستور، حيث يسير صاحب السمو الأمير على خطى أجداده.

مشيرا الى ان الدستور يعتبر الإطار السياسي وأساس العلاقة الوثيقة بين الحاكم والمحكوم، مشددا على ان الكويت تنعم بهذا الدستور والذي ينبغي ان نفاخر ونحافظ عليه لأنه كنز ثمين لماض عريق مشرف للآباء والأجداد والذين ساهموا في بناء دولة المؤسسات والقانون.

«دستورنا بين 1962 و2011» الليلة بديوان أسامة الشاهين بمشاركة المسلم والعنجري

يقيم المحامي أسامة الشاهين ـ عضو المكتب السياسي للحركة الدستورية الاسلامية ـ ندوة «دستورنا بين 1962 ـ 2011» في تمام الساعة الثامنة من مساء اليوم (الثلاثاء)، وذلك في ديوانه الكائن بمنطقة غرب مشرف قطعة 3 شارع 321 منزل 9، ويشارك فيها بجانبه كل من النائبين د. فيصل المسلم وعبدالرحمن العنجري.

وقال المحامي الشاهين: «ان الأغلبية النيابية والشعبية المعارضة لسياسات الحكومة تتضح يوما بعد يوم، وذلك نظرا للاخفاقات المتواصلة لها في تحقيق التنمية والاستقرار اللذين يطمح لهما الوطن والمواطنون، ونواب المعارضة يدافعون عن حقوقنا الدستورية والحريات العامة ويستحقون دعمنا والتوعية بجهودهم، لذا كانت استضافة النائبين د.فيصل المسلم وعبدالرحمن العنجري».

المحامي أسامة الشاهين